



تقدير موقف

ماذا تعني عودة نتنياهو للحكم من جديد في إسرائيل؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مارس 2015

ماذا تعني عودة نتنياهو للحكم من جديد في إسرائيل؟

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مارس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 سمات العملية الانتخابية
- 2 الخريطة السياسية الجديدة
- 4 العوامل التي أثرت في نتائج الانتخابات
- 6 الخاتمة

أسفرت الانتخابات العشرون للكنيست الإسرائيلي التي جرت في السابع عشر من آذار/ مارس عن فوز أحزاب "المعسكر القومي" الذي يقوده رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو بأغلبية مريحة؛ إذ حصلت هذه الأحزاب مجتمعة على 67 مقعدًا من مجموع مقاعد الكنيست البالغ عددها 120 مقعدًا. وسيمكّن هذا الفوز نتنياهو من الاستمرار في الحكم، وتشكيل حكومة في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

سمات العملية الانتخابية

اتسمت الانتخابات العشرون للكنيست الإسرائيلي بما يلي:

1. قيام حزبي العمل و"الحركة" عشية الانتخابات بتشكيل تحالف "المعسكر الصهيوني" بقيادة يتسحاق هيرتسوغ وتسيبي ليفني. ووفق استطلاعات الرأي العام، فقد بدا أنّه توجد منافسة جدية بين "المعسكر الصهيوني" وحزب الليكود لأول مرة منذ انتخابات 1999؛ ما قد تؤدي إلى إسقاط نتنياهو.
2. شكّلت شخصية نتنياهو موضوعًا رئيسًا في الانتخابات؛ إذ رفعت أحزاب الوسط ويسار الوسط والنخب الإعلامية ومتقاعدو المؤسسة العسكرية والأمنية والنخب الثقافية والأكاديمية شعار "فقط من دون نتنياهو"، منتقدة سياساته ومستهدفة إسقاطه.
3. غابت القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عن أجندة انتخابات هذا العام، تمامًا كما غابت في انتخابات الكنيست السابقة.
4. تعدّدت القضايا التي كانت محورًا لهذه الانتخابات، وبرز من بينها ارتفاع غلاء المعيشة وأزمة السكن إلى جانب المسائل الأمنية – العسكرية.
5. شكّلت الأحزاب العربية الفاعلة في صفوف الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ومنها العروبي الديمقراطي والإسلامي واليسار التقليدي، قائمةً مشتركةً لها لأول مرة في تاريخ انتخابات الكنيست. وقد أدى هذا التحالف

إلى رفع نسبة مشاركة العرب في الانتخابات وحصول القائمة العربية المشتركة على 13 مقعدًا لتصبح ثالث أكبر كتلة في الكنيست.

6. سجلت الانتخابات ارتفاعًا كبيرًا في نسبة المقترعين مقارنةً بالانتخابات السابقة؛ فقد بلغت نسبة المشاركة فيها 72.3 في المئة من مجمل من يحق له الاقتراع مقابل 66.6 في المئة في انتخابات 2013، و64.7 في المئة في انتخابات 2009. وترتفع النسبة في الانتخابات الحالية لتصل إلى 80 في المئة بين اليهود إذا أخذنا في الاعتبار أن سجل الناخبين يشمل 5.3 ملايين من أصحاب حق الاقتراع الذين يقيمون بشكل دائم في إسرائيل، و540 ألفًا من ذوي حق الاقتراع الذين يعيشون بشكل دائم خارجها (نحو 10 في المئة منهم من العرب)، وهم لا يستطيعون لهذا السبب المشاركة في الانتخابات وفق القانون. وقد زادت أيضًا نسبة مشاركة المواطنين العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في هذه الانتخابات وبلغت 64.5 في المئة من مجمل من يحق لهم الاقتراع من العرب، مقابل 57.9 في المئة في انتخابات 2013، و53 في المئة في انتخابات 2009. وإذا أخذنا في الاعتبار أن 10 في المئة من المواطنين الإسرائيليين من ذوي حق الاقتراع الذين يعيشون في الخارج هم من العرب، يتضح لنا أن نسبة المشاركة الحقيقية للعرب تصل إلى نحو 68 في المئة من مجمل العرب الذين يحق لهم الاقتراع ويقيمون فيها.

الخريطة السياسية الجديدة

وعلى النقيض من جميع استطلاعات الرأي العام التي نشرت عشية الانتخابات، حقق حزب الليكود إنجازًا مهمًا بزيادة غير متوقعة في عدد مقاعده في الكنيست؛ إذ حصل على 30 مقعدًا مقابل 20 مقعدًا في انتخابات الكنيست السابقة التي خاضها في قائمة مشتركة مع حزب "إسرائيل بيتنا"؛ فقد حصل معًا على 31 مقعدًا. ويعود ذلك بالأساس إلى استعادة الليكود بعض أصوات مؤيدي الأحزاب اليمينية الأخرى المتوسطة والصغيرة. فقد انخفض بشكل كبير عدد المقاعد التي حصل عليها حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان من 11 مقعدًا في الكنيست السابقة إلى ستة مقاعد فقط في الانتخابات الحالية. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: أولهما شروع الشرطة الإسرائيلية في التحقيق مع عددٍ من قادة هذا الحزب بتهم الفساد واختلاس المال العام. وثانيهما حدوث

تغيير في نمط تصويت اليهود الروس الذين يشكلون القاعدة الأساسية لهذا الحزب في ضوء اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي، ولا سيما الجيل الشاب منهم الذي أصبح يصوّت لمصلحة أحزابٍ إسرائيليةٍ أخرى. وانخفض عدد المقاعد التي حصل عليها حزب "البيت اليهودي" الديني اليميني المتطرف من 12 مقعدًا في الكنيست السابقة إلى ثمانية مقاعد فقط حاليًا.

كما يعود السبب أيضًا في انتقال الأصوات من أحزاب يمينية إلى الليكود إلى خشية مؤيديها من أن يحصل المعسكر الصهيوني على عدد مقاعد أكبر من الليكود؛ ما يجعل تكليف يتسحاك هيرتسوغ بتشكيل الحكومة محتملاً، فضلاً عن أن ثمة نمواً ديموغرافياً مستمراً في القواعد الاجتماعية لمعسكر اليمين.

وحصل حزب "كلنا" الذي أسسه القيادي السابق في حزب الليكود موشيه كحلون عشية انتخابات الكنيست على عشرة مقاعد. وكان كحلون الذي ينتمي للطوائف الشرقية قد اكتسب شعبيةً واسعةً عندما كان وزيراً للرعاية الاجتماعية والاتصالات جزاء الإصلاحات التي قام بها لا سيما تلك التي أدت إلى تخفيض سعر الاتصالات الهاتفية. وركز كحلون أجندته الانتخابية كلها على المواضيع الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها تخفيض غلاء المعيشة الذي تتنُّ تحت وطأته شرائح الطبقتين الوسطى والدنيا في المجتمع الإسرائيلي، كما ركز على إيجاد حلٍّ لأزمة السكن. أما سياسياً، فيتبنى حزب كحلون مواقف سياسية يمينية متطرفة في ما يتعلق بحلّ القضية الفلسطينية وقضايا المواطنين العرب.

أما حزب شاس، فقد انخفض عدد المقاعد التي حصل عليها إلى سبعة مقاعد، مقابل 11 مقعداً في الانتخابات السابقة. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة الحادة التي ألمّت بالحزب بعد وفاة زعيمه التاريخي الحاخام عوفاديا يوسف في تشرين الأول/أكتوبر 2013، واندلاع صراعٍ حادٍ بين رئيس الحزب أريه درعي الذي عينه الحاخام عوفاديا يوسف رئيساً للحزب قبل وفاته بنحو نصف عام، وبين إيلي يشاي الرئيس السابق للحزب. وأدى هذا الصراع إلى انشقاق يشاي وقيامه بتأسيس حزبٍ يهوديٍّ متطرفٍ حمل اسم "ياحد" في كانون الأول/ديسمبر 2014، ثم تحالفه مع حزب "عوتسماه ليسرائيل" (القوة لإسرائيل) الفاشي. وقد فشل "ياحد" في اجتياز نسبة الحسم؛ فخسر اليمين الإسرائيلي نحو ثلاثة مقاعد في الكنيست. وحصل حزب يهودوت هاتوراه الديني الحريدي الإشكنازي على ستة مقاعد مقابل سبعة مقاعد في الكنيست السابقة.

أما تحالف "المعسكر الصهيوني" الذي شكله حزب العمل وحزب "الحركة" في كانون الأول/ ديسمبر 2014، فقد حصل على 24 مقعداً، مقابل 15 مقعداً لحزب العمل وستة مقاعد لحزب "الحركة" في الانتخابات السابقة. وحصل حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد على 11 مقعداً في هذه الانتخابات مقابل 19 مقعداً في الانتخابات السابقة. وحصل حزب ميرتس على خمسة مقاعد مقابل ستة مقاعد في الانتخابات السابقة. وحصلت القائمة المشتركة للأحزاب العربية على 13 مقعداً مقابل 11 مقعداً في الانتخابات السابقة عندما خاضتها في ثلاث قوائم منفصلة.

العوامل التي أثرت في نتائج الانتخابات

أشارت استطلاعات الرأي العام التي أجريت عشية الانتخابات إلى تفوق المعسكر الصهيوني على حزب الليكود بفارقٍ يتراوح بين مقعد إلى أربعة مقاعد. وقد توافقت نتائج هذه الاستطلاعات مع عددٍ من العوامل التي عززت إمكانية تراجع قوة الليكود الانتخابية وتفوق المعسكر الصهيوني، ومن أبرزها:

1. فشل نتياهو، وهو على رأس الحكومة الإسرائيلية لست سنوات متتالية، في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعانيها شرائح الطبقتين الدنيا والوسطى في المجتمع الإسرائيلي وفي مقدمتها ارتفاع غلاء المعيشة واشتداد حدة أزمة السكن.

2. استمرار توتر العلاقات بين نتياهو والإدارة الأميركية، وازدياد انتقاد النخب الأمنية والإعلامية والاقتصادية له واتهامه بالحاق ضررٍ خطيرٍ بالعلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تعدّ من أهم عوامل قوة إسرائيل، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

3. انشقاق موشيه كحلون عن حزب الليكود بسبب خلافه مع نتياهو وتأسيسه حزب "كلنا"، والذي نافس الليكود على أصوات ناخبيه التقليديين لا سيما الشرقيين منهم.

4. توتر علاقات نتياهو مع عددٍ من قادة أحزاب اليمين، وبخاصة مع كحلون وليبرمان؛ ما ساهم في إشاعة الاعتقاد بأنه في حال حصل المعسكر الصهيوني على مقاعد في الكنيست أكثر من حزب الليكود، فقد

يوصي كحلون أو ليبرمان أو كلاهما رئيسَ الدولة - أثناء المشاورات التي يجريها مع قادة الكتل البرلمانية في الكنيست وفق القانون - بتكليف يتسحاك هيرتسوغ رئيس المعسكر الصهيوني تشكيل الحكومة.

لكنّ نتنياهو فاجأ الكثيرين وأحرز انتصارًا مهمًا بتفوق حزب الليكود على المعسكر الصهيوني بستّ مقاعد، ويتفوق معسكر الأحزاب اليمينية والدينية اليهودية على معسكر أحزاب الوسط ويسار الوسط بشكلٍ واضحٍ، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1. استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين بقيمه ومفاهيمه ومواقفه السياسية نحو اليمين واليمين المتطرف بشقيه العلماني والديني؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام المعمّقة الصادرة عن مراكز أبحاث إسرائيلية متخصصة أنّ أغلبية كبيرة من هذا المجتمع تتبنى نظرةً سلبيةً تجاه اليسار، وطوّرت مواقف معادية لقيمه، وأنها تتسجم في منطلقاتها مع اليمين وقيمه ومواقفه السياسية.

2. تفوّق نتنياهو في الرأي العام الإسرائيلي، بشكل حاسم وواضح وبنسبة مرتفعة، على خصمه يتسحاك هيرتسوغ بشأن منصب رئيس الحكومة.

3. تقبّل القسم الأكبر من المجتمع الإسرائيلي لرؤية نتنياهو الأمنية - العسكرية سواء بشأن الملف النووي الإيراني أو الصراع مع الفلسطينيين، وفشل هيرتسوغ في بلورة رؤية متماسكة وواضحة خاصة به بهذا الشأن أو في تقديم رؤية بديلة مما يطرحه نتنياهو.

4. كان الأمر واضحًا طوال الحملة الانتخابية أنّ معسكر الأحزاب اليمينية والدينية يتفوّق على معسكر الوسط ويسار الوسط. وعلى الرغم من ذلك، كان نتنياهو قلقًا من أن يؤدي تفوّق المعسكر الصهيوني على الليكود بعدة مقاعد حسب استطلاعات الرأي العام، إلى تكليف رئيس الدولة ليتسحاك هيرتسوغ تشكيل الحكومة، ولا سيما في ضوء عدم إفصاح موشيه كحلون عن موقفه بهذا الشأن. وقد تمحورت المنافسة بين المعسكر الصهيوني وحزب الليكود في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية على موضوع من الذي سيكلفه رئيس الدولة تشكيل الحكومة: نتنياهو أم هيرتسوغ؟ وقد استغلّ نتنياهو هذا الأمر إلى أبعد الحدود فتنبّئ في حملته الإعلامية المكثّفة في هذه المرحلة الحاسمة من الحملة الانتخابية مواقف متطرفة لاجتذاب الناخب اليميني المتطرف من أجل التصويت إلى الليكود، والتي رفع فيها شعارات عنصرية ضد العرب وهوّل من نسبة

مشاركتهم في الانتخابات وخوف من إمكانية عودة "اليسار" إلى الحكم. وقد تمكن نتياهو في هذه الحملة الإعلامية من إقناع قطاعات واسعة من معسكر اليمين بالتصويت لحزب الليكود، ولا سيما من أنصار حزب البيت اليهودي وحزب إسرائيل بيتنا.

5. لم يؤثر توتر علاقات نتياهو بالبيت الأبيض ولا خلافاته مع الاتحاد الأوروبي في نمط تصويت الناخب الإسرائيلي كما كان يأمل خصوم نتياهو؛ لأن هذه الخلافات لم تتحول إلى إجراءات فعلية ضد إسرائيل أو إلى دفع أثمان سياسية أو اقتصادية يمكن أن يشعر بها الناخب الإسرائيلي الداعم لنتياهو وسياساته، ومن ثمّ تؤثر في قراراته.

6. فشل تحالف المعسكر الصهيوني في تشكيل بديل سياسي - أيديولوجي من حزب الليكود، ولم يقدم رؤية أو خطة سياسية حقيقية لحلّ القضية الفلسطينية، وتمسك باستمرار الاستيطان في ما يطلق عليه "الكتل الاستيطانية" في الضفة الغربية المحتلة، واكتفى بتكرار "معزوفة" استعداده لاستمرار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وقد ترأس المعسكر الصهيوني شخصاً باهتاً لا يتمتع بالحد الأدنى من الصفات القيادية التي تؤهله لمنصب رئيس حكومة. وفي المقابل، تمتع نتياهو بخبرة وصفات قيادية في حملة انتخابية يحتل فيها الشخص المرشح لرئاسة الحكومة أهمية كبيرة. فضلاً عن ذلك، فشل المعسكر الصهيوني في الانفتاح على قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، ولم يتمكن من إيجاد موطئ قدم له بين صفوف اليهود الشرقيين واليهود الروس واليهود التقليديين دينياً، وظل بعيداً عن بلدات الأطراف في إسرائيل، وانحسرت قاعدته الأساسية في مدن المركز وبلداته وفي صفوف الشرائح الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى الإسكنازية.

الخاتمة

سوف تمكن نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة رئيس الحكومة بنيامين نتياهو من تشكيل حكومة إئتلافية يمينية متطرفة، بعد أن يتغلب على الأزمات المفتعلة والحقيقية التي تحدث عادةً عند تشكيل حكومة إئتلافية في إسرائيل. ومن المتوقع أن يقتصر تشكيل هذه الحكومة على أحزاب "المعسكر القومي" والمنتدبين.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الحكومة في ممارسة السياسات التي اتبعتها نتتهاو خلال السنوات الست الماضية لجهة الاستمرار في النشاطات الاستيطانية في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، وأن تستمر في التتكر لحقوق الفلسطينيين والبطش بهم؛ ما يضعها ليس في مواجهة مع الفلسطينيين وحسب، وإنما أيضاً في مواجهة مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي والأسرة الدولية.

وإذا تمكنت السلطة الفلسطينية ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية وتبنت إستراتيجية مقاومة الاحتلال شعبياً، ومواجهة إسرائيل على الصعيد الدولي، وطالبت المجتمع الدولي بفرض عقوبات جديّة عليها، وتوجّهت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لوضع جدول زمني محدد لإزالة الاحتلال والاستيطان؛ فإن ذلك سوف يعزّز من فرص عزل إسرائيل دولياً، ويجعلها تدفع ثمن استمرار الاحتلال والاستيطان، ويرغمها على الاستجابة للحقوق الفلسطينية.